التحليل الجغرافي لواقع السكن العشوائي في مدينة العمارة

*محمد عرب الموسوي**

ملخص

نمت بعض التجمعات العمرانية في مدينة العمارة بشكل عفوي وعشوائي حيث غياب القانون بعد سقوط النظام عام 2003، وزادت المشكلة تدريجيا الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على الارض، حيث لم يكن في حينها أي استراتيجية لاستيعاب السكان المهاجرين من الارياف مما ادى الى ظهور بعض هذه العشوائيات التي تفتقر الى البنى التحتية المناسبة مما جعلها تعاني من مشاكل جمه منها اجتماعية واقتصادية وامنية وصحية وتعليمية.

هدف البحث الى معرفة الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة فضلا عن التوزيع الجغرافي لمساكن الاحياء العشوائية، ومعرفة اهم الاثار المترتبة على سكان ومورفولوجية المدينة، وقد اعتمد البحث على الدراسة الميدانية وتوصل الى نتائج اهمها ان المساكن العشوائية تمثل ظاهرة معقدة متعددة الابعاد يتداخل فيها عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والامنية والمكانية، مما تسبب في مشكلات مختلفة تنعكس اثارها على المدينة وسكانها.

الكلمات الدالة: درجة التزاحم السكاني، المناطق العشوائية.

المقدمة

المناطق العشوائية هي احد المسميات التي تطلق على عملية بناء المساكن بصورة غير قانونية، حيث تعاني اغلب المدن في الدول النامية من ظاهرة السكن العشوائي التي تشكل خللاً في النسيج العمراني والحضري بسبب النمو الطبيعي للسكان ومعدلاته العالية، والهجرة الداخلية الوافدة من الريف إليها، أو بسبب الهجرة الخارجية القادمة، او ضعف المستوى الاقتصادي للسكان والخلفية الاجتماعية الريفية في الغالب التي قدموا، مع أن هذه المدن ليست بحاجة إلى هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين والوافدين إليها مما نجم عنه تضخم سكاني كبير واتساع في مساحة الأرض ذات البناء العشوائي حولها، وتسمى هذه الظاهرة بالسكن العشوائي في بعض البلدان، وفي العراق يطلق عليها الحواسم او المتجاوزين، وفي مصر ودول الخليج بأحياء العشيش وأحياء الصفيح، وفي المغرب مناطق المخالفات الجماعية السكنية، اما في الجزائر فيطلق عليها البناء القصديري، وبالمقابل نشأت تجمعات سكنية مخططة عمرانياً وفق أسس عمرانية حديثة.

ان تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان أضطر بعضهم الى الهجرة من الارياف والقرى والمدن الى مدن اخرى بحثا عن فرص عمل او من اجل الامان بسبب تناحرات سياسية وعشائرية وهذا ادى بدورة الى نشوء العشوائيات والزيادة السكانية المستمرة والوافدة وقلة ما ينجز من مشاريع الاسكان الموجهة الى الطبقة العامة والضعيفة اقتصادياً والتي لم تجد حلاً سوى اللجوء الى السكن العشوائي كما حدث في مدينة العمارة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الاتي:

1- تبيان الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة.

2-معرفة التوزيع الجغرافي للسكن العشوائي في مدينة العمارة وحسب القطاعات السكنية.

3-دراسة خصائص المساكن العشوائية ومعرفة درجة التزاحم فيها.

4- معرفة مستوى الخدمات واهم الاثار السلبية للوحدات العشوائية.

مشكلته:

تتحدد المشكلة في السؤال المطروح: ما الاسباب التي ادت الى انتشار ظاهرة البناء العشوائي في مدينة العمارة وضواحيها، والى اي مدي تعاني المدينة من هذه الظاهرة وهل تسببت في تدني مستوى الخدمات بهذه المناطق.

الفرضيات:

نتيجة للمشكلة المطروحة سلفا فان الفرضيات تكون كالاتي:

* قسم الجغرافيا، كلية التربية الاساسية، جامعة ميسان، العراق. تاريخ استلام البحث 2016/9/22، وتاريخ قبوله 2017/2/8.

 © 2018 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

1–تعاني مدينة العمارة من ظاهرة السكن العشوائي خصوصا بعد عام 2003 نتيجة غياب تطبيق القانون وهو ما احدث تشوها ملحوظا في المظهر الخارجي للمدينة وتدني مستوى الخدمات في المناطق العشوائية.

2–النمو السكاني المتسارع له الاثر الكبير في زيادة بؤر المناطق العشوائية خصوصا تدني مستوى الاقتصادي لبعض الاسر وعدم تمكنها من امتلاك السكن المناسب.

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز مدى جسامة مشكلة المتجاوزين في المناطق العشوائية وتسليط الضوء على المشكلات التي يعانون منها وإيجاد الحلول التخطيطية المناسبة لهذه المشكلة التي تمثل شريحة من سكان المحافظة بدواعي إنسانية.

المنهجية المتبعة

اعتمدت على المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والارقام من مصادرها المختلفة ثم عرضها بأساليب احصائية والدراسة الميدانية التطبيقية، لظاهرة السكن العشوائي للوصول الى أفضل النتائج لحل المشكلة.

وتم الاطلاع على العديد من البحوث والدراسات المتوافرة التي اهتمت بالموضوع، كما تم الاستعانة بالخرائط الجغرافية التي تخدم البحث واستخدام المقاييس الاحصائية لتحليل البيانات المجمعة حول الموضوع وحسب ما تقتضي طبيعة التحليل وتبويب الجداول والاشكال حسب المتبع بالخصوص كذلك استخدام الصور الفوتوغرافية والمقابلات الشخصية لبعض اصحاب المشكلة ومخاتير أحياء مدينة العمارة.

وتم الاعتماد على استمارة الاستبانة البالغ عددها (412) استمارة بنسبة5% من مجموع الوحدات العشوائية البالغ عددها 8245 وحدة في مدينة العمارة وضواحيها لعام 2015.

حدود الدراسة

تمثلت منطقة الدراسة بالأحياء العشوائية في مدينة العمارة والتي بلغ عددها 48 حيا سكنيا خارطة (1).

خارطة (1) الاحياء في مدينة العمارة

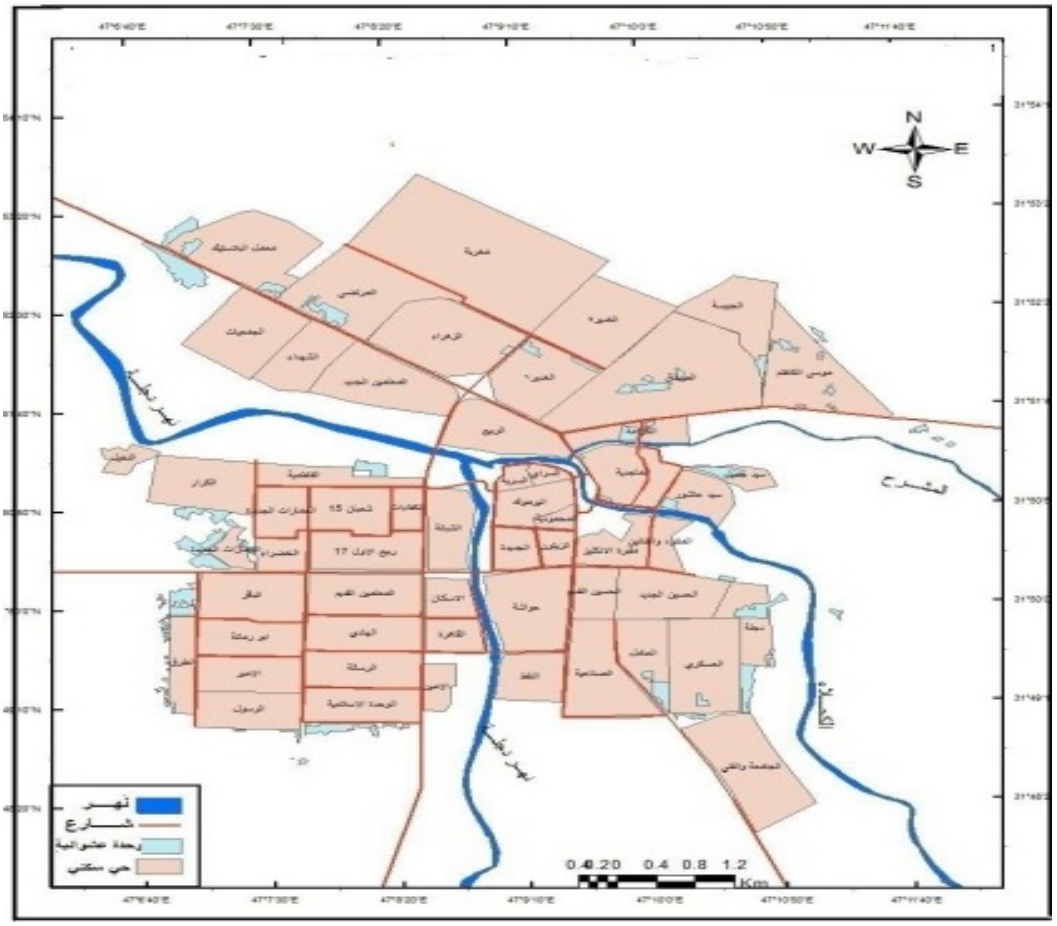

المصدر: مديرية بلدية محافظة ميسان، الشعبة الفنية، خارطة مدينة العمارة الادارية بمقياس 10000/1.

ادبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات لتي بحثت في السكن العشوائي كالدراسة التي اعدتها دلال دخيل السهلي بعنوان ظاهرة انتشار السكن العشوائي في المدينة المنورة، تناولت فيها ظاهرة السكن العشوائي وتحديد اماكن انتشارها والتعرف على اهم العوامل المؤثرة في ظهورها مع التعرف على اهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للمساكن العشوائية، وقد خلصت الدراسة الى ان الهجرة من الريف الى المدينة وتدني المستوى الاقتصادي من ابرز العوامل التي ادت الى انتشار الظاهرة (السهيلي، 2012، ص13).

اما الدراسة التي اعدها احمد حسين ابو الهيجا، بعنوان نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي، فقد استعرض بها تحليل التجمعات السكنية العشوائية من حيث المفهوم العام والاسباب التي ادت الى نشوئه في العالم بصفة عامة والاردن بصفة خاصة، وقد اوصت الدراسة بملائمة التربة للبناء وتفعيل دور مؤسسات الدولة المعنية في شؤن التخطيط في وضع اليات تنظيمية وفنية لمواجهة السكن العشوائي (ابو الهيجا، 2001، 89).

اما الدراسة التي قام بها كل من مريم خيرالله العلوان ومحمد اطخيخ المالكي بعنوان السكن العشوائي في مدينة الزبير بالعراق، فقد ركزا في دراستهما على تحديد اماكن انتشار المناطق العشوائية ومعرفة اسباب ظهورها وقد خلصت الدراسة الى ان غياب تطبيق القانون وتدني الوضع الاقتصادي من ابرز العوامل المؤدية الى انتشار هذه الظاهرة (العلوان والمالكي، 2011، ص 187).

مفهوم السكن العشوائي:

ظهر مفهوم العشوائيات منذ بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، عندما انتقل أبناء الإقطاعيات إلى المصانع وحاولوا توفير سكن هامشي لهم، وأطلق على هذه العشوائيات تسميات مختلفة منها السكن السرطاني، ومدن الصفيح، والسكن القزمي، والمتجاوزين، والسكن غير القانوني، والعشوائيات ومدن الأكواخ (الامير، 2003، ص20).

عرفها المعهد العربي لإنماء المدن للأحياء العشوائية بأنها: "مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أرضٍ تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وغالبا ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوافر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها" (النعيم، 2004، ص2).

وعرفت ايضا من خلال ندوة ظاهرة السكن العشوائي وأحياء الصفيح المقامة في الرباط عام 1985، بأنها كل سكن يبنى مخالفا لقوانين التنظيم المعمول بها، ويشمل ذلك القوانين العمرانية والصحية والسلامة العامة وتمثل خطرا على سكانها وعلى المجتمع وتضر بالمصلحة العامة في مستوى مبانيها أو كثافتها أو بظروف التجهيزات الموجودة بها وغيرها من المعايير الصحية والفنية المناسبة للسكن السليم (حويش وطه، 2005، ص248).

الخصائص الطبيعية والبشرية لمدينة العمارة:

تمثل مدينة العمارة مركز محافظة ميسان حيث تقع المحافظة، في الجزء الجنوبي الشرقي من جمهورية العراق وتأخذ امتداداً شمالياً شرقياً – جنوبياً غربياً، ويتقاطع عندها خط طول10ˉ 47˚، مع دائرة عرض 31˚ يحدها من الشمال والشمال الغربي محافظة واسط ومن الجنوب محافظة البصرة ومن الغرب محافظة ذي قار، بينما يحدها من الشرق والشمال الشرقي ايران، خارطة رقم (2) وتبلغ مساحة المحافظة (16072) كم^2 وتضم 6 أقضية وتسع نواحٍ، وهي بذلك تمثل نسبة (3,7%) من مساحة العراق البالغة (435025) كم^2 (خلاوي، 185، ص65).

بلغت مساحة مدينة العمارة ضمن حدود البلدية (623كم^2) أي (3، 8%) من مساحة اقليم المحافظة، وموقعها مركزيا ضمن الاقليم، اذا تتوسط التجمعات الحضرية فتحدها من الشمال ناحية كميت وتبعد(40كم) وتحدها من الشرق ناحيتي المشرح وتبعد (30كم) وناحية الكحلاء 24كم ومن الجنوب المجر الكبير وقلعة صالح بمسافة 32كم، 37كم على التوالي ومن جهة الغرب الميمونة 22كم، خارطة (3).

يتسم سطح المدينة بالانبساط بصفة عامة، وبالنسبة لمناخها فان المعدل السنوي لدرجات الحرارة في المدينة بلغ 24م˚، وهناك تباين في اشهر السنة حيث ترتفع الحرارة صيفا، خصوصا في شهري حزيران وتموز واب بما لا تقل عن 36م˚، ويبلغ معدل درجات الحرارة لهذه الاشهر35م˚، وتسجل اعلى درجات حرارية خلال شهر تموز، اذ بلغ متوسط العظمى 45م˚، والصغرى 29م˚، وتنخفض درجات الحرارة خلال اشهر كانون الثاني وشباط وقد وصل المعدل لهذه الاشهر 13م˚، وتعد الرياح الشمالية الغربية هي السائدة على المدينة (سعد، 2014، ص251).

اما بالنسبة للخصائص السكانية فمن خلال الجدول (1) يلاحظ ان عدد سكان المدينة وصل الى159696 نسمة حسب تعداد 1977 شكلت نسبة الحضر70,4% والريف 29,6%، وفي تعداد عام 1987، بلغ سكان المدينة246123نسمة، شكلت نسبة الحضر83%، ثم قفز عدد السكان الى341703 نسمة

عام 1997 شكلت نسبة الحضر منها 83,2%، اما في تعداد عام 2007 فقد وصل سكان المدينة الى 437817 نسمة، كانت نسبة الحضر 83,3%، وخلال التقديرات السكانية لعام 2010 وصل الى 471553 نسمة، ثم ارتفع العدد ليصل الى 546553 نسمة حسب التقديرات السكانية لعام 2013، والملاحظ ان نسبة الحضر شكلت الى 84، 7%، وفي عام 2015 وصل عدد سكان المدينة الى561878 نسمة.

خارطة (2) الموقع الجغرافي لمحافظة ميسان ومنطقة الدراسة من العراق

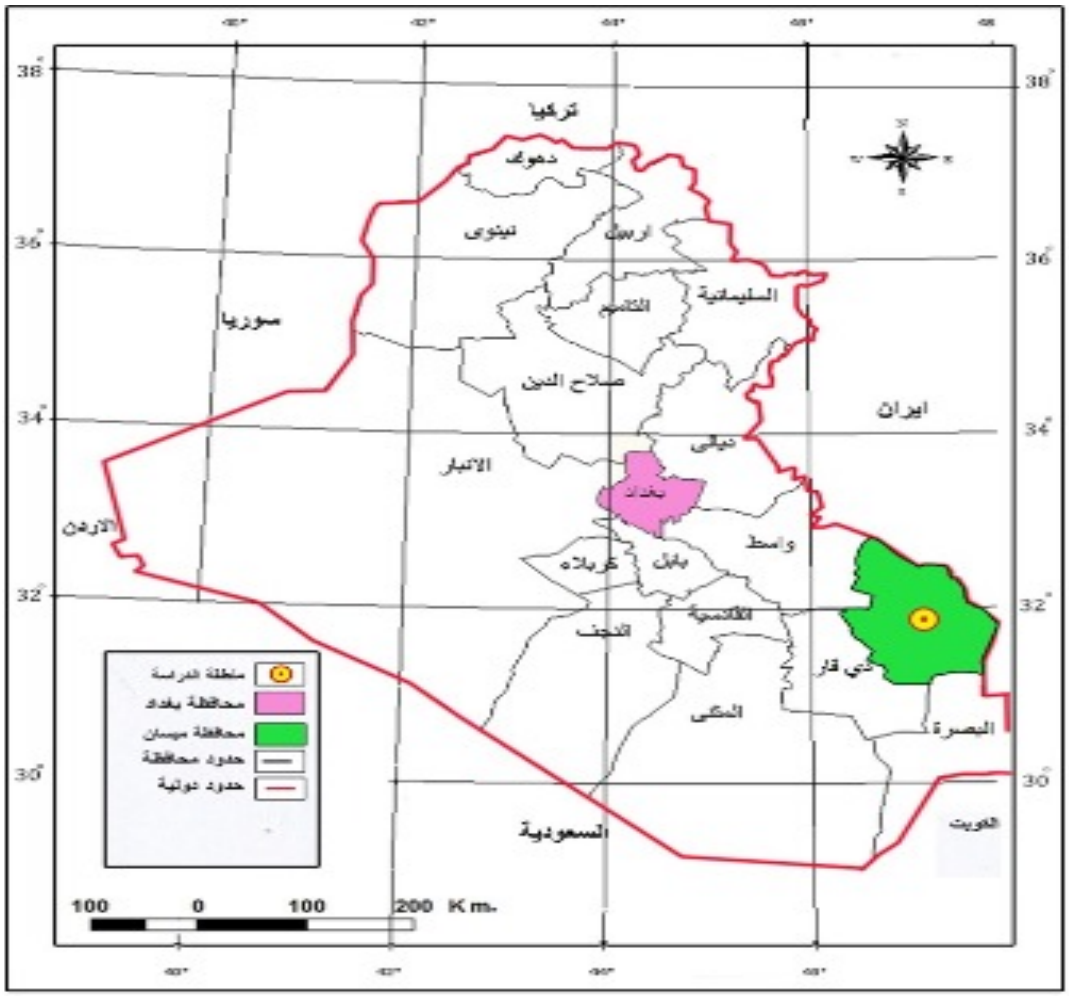

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خارطة العراق الادارية، بغداد 1992.

خارطة (3) الموقع الجغرافي لمدينة العمارة من محافظة ميسان

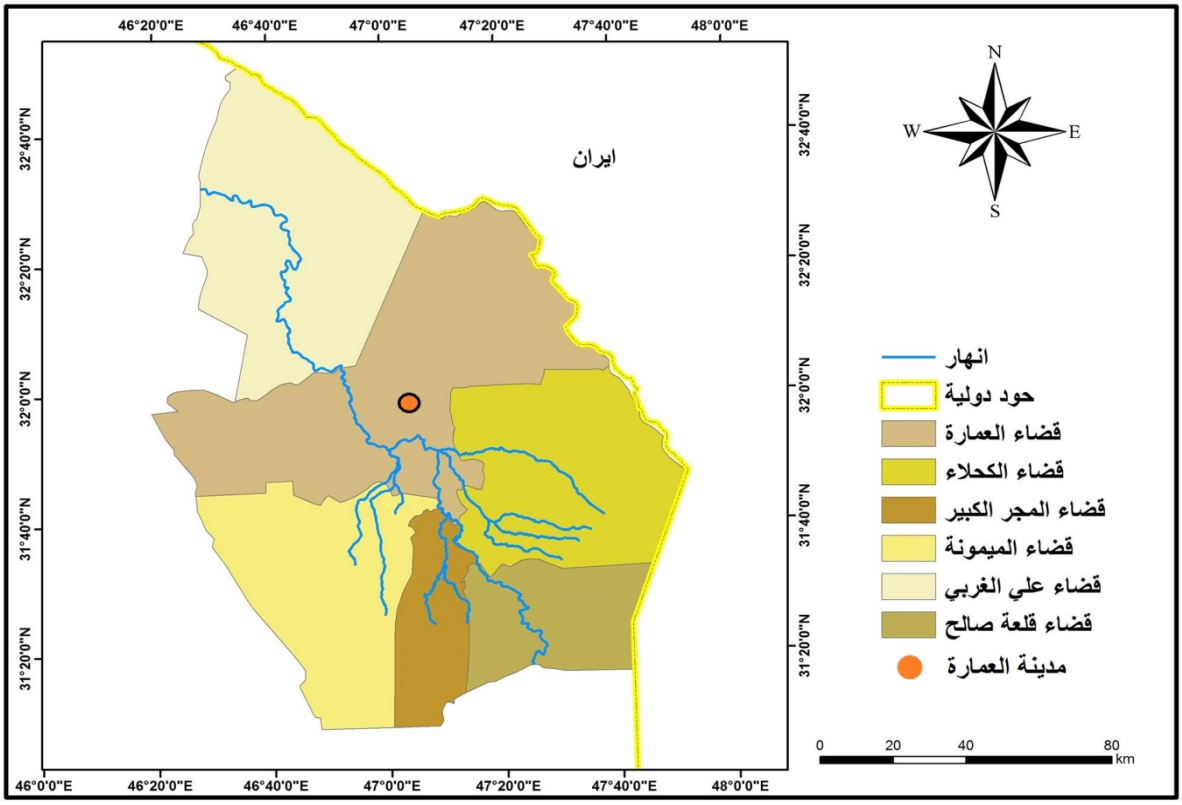

المصدر: وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، خارطة محافظة ميسان، مقياس 1/500000، 2007

ان هذا الارتفاع في عدد السكان يعد احد مسببات السكن العشوائي في المدينة لعدم حصول الكثير من العائلات على مسكن.

اما على المستوى الاقتصادي فمدينة العمارة تمتلك اراضي صالحة للزراعة تقدر بـ405248 دونم والاراضي المزروعة فعليا 42991دونم، كما توجد صناعات انشائية وخشب واثاث وصناعات كيميائية ومعدنية في المدينة (الهيئة العامة للانواء الجوية، 2013).

الجدول (1) تطور اعداد السكان في المدينة للمدة (1977–2015)

الوحدة الادارية	البيئة	1977		1987		1997		2007		2010		1013		2015	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العمارة	الحضر	112376	70,4	204320	83	284133	83,2	360478	82,3	387061	82,1	488327	84,7	502578	87,8
	ريف	47320	29,6	41803	17	57570	16,8	77339	17,7	84492	17,9	58226	5,3	59300	3,2

المصدر: داليا عبد الجبار شنيشل التميمي، التباين المكاني للوفيات المسجلة في محافظة ميسان للمدة 1977–2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2011، ص207.

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام 1977–2015.

التوزيع الجغرافي للمساكن العشوائية:

بلغ عدد الوحدات العشوائية في مدينة العمارة عام 2006، 3285 وحدة سكنية توزعت على ست قطاعات سكنية في المدينة كان اعلاها في قطاع العروبة حيث بلغت اعدادها 823 وحده سكنية عشوائية وبنسبة 25%، تلاها قطاع مغربة بالمرتبة الثانية بعدد 24,1793 وبنسبة 24,1% بينما حل قطاع 15 شعبان بالمرتبة الثالثة وبنسبة 19,9%، بينما ادناها كان في قطاع اليرموك بواقع 275 وحدة سكنية عشوائية وبنسبة 8,3% وذلك لصغر مساحة القطاع ولعدم وجود مساحات فضاء غير مستغلة، الجدول (2)، خريطة (4).

الجدول(2) التوزيع الجغرافي للعشوائيات على مستوى القطاعات السكنية لمدينة العمارة عام 2006

القطاع	عدد العشوائيات	النسبة	عدد الاسر	النسبة	عدد السكان	النسبة
العروبة	823	25	976	28,4	5660	24,9
مغربة	793	24، 1	779	22,8	5331	32,4
15 شعبان	652	19، 9	641	18,8	4306	19
الثورة	437	13، 3	463	13,6	3235	14,2
العامل	305	9، 2	282	8,2	2136	9,3
اليرموك	275	8، 3	285	8,3	2096	9,2
المجموع	**3285**	**100**	**3426**	**100**	**22764**	**100**

المصدر مديرية احصاء ميسان نتائج الحصر السكاني لعام.

لقد تفاقمت مشكلة السكن العشوائي بعد عام 2006 بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع حجم الاسر في مدينة العمارة والهجرة المتزايدة من الريف الى المدينة، ومن الجدول (3) يتضح ان التوزيع الجغرافي للمساكن العشوائية ارتفع عام 2015 ليصل الى 8245 وحدة موزعة على سبعة قطاعات سكنية في مدينة العمارة، يتصدر قطاع الثورة المرتبة الاولى بنسبة 26,3% وتتركز اغلب الوحدات العشوائية في هذا القطاع ضمن الاحياء السكنية (الوحدة الاسلامية، حي الباقر، الامير الاول، الامير الثاني، القاهرة، الرسالة)، بينما جاء قطاع العامل بالمرتبة الثانية وبنسبة 20% وقد تركزت اغلب عشوائيات هذا القطاع ضمن الاحياء(الجوادين، النصر، دجلة، الحسن العسكري، الفنانين، الحسين الجديد)، بينما سجل قطاع 15 شعبان المرتبة الثالثة وبنسبة 18,4% وجاء اكثر الاحياء عشوائية ضمن هذا القطاع (الدونمات الزراعية، الشهيدين، الكرار)، وحل بالمرتبة الرابعة قطاع مغربة بنسبة بلغت 17% وشملت الاحياء التي تركزت فيها العشوائيات (المصطفى، الشهداء، الزهراء، الغدير).

اما قطاع العروبة فقد جاء في المرتبة الخامسة حيث شكلت نسبته 15,1% وتركزت العشوائيات في الاحياء السكنية الواقعة ضمن قطاعه (القادسية، السجاد، الماجدية، سيد عاشور) بينما جاءا كل من قطاعي اليرموك والحسين بالمرتبتين السادسة والسابعة.

خصائص المساكن العشوائية في منطقة الدراسة:

مادة البناء:

إن مادة البناء المستعملة تعد من القضايا المهمة التي تحدد تركيب السكن وصفاته، وقد استعملت في عملية بناء المساكن مواداً مختلفة مما يبرر متانتها كاستعمال مادة البلوك في البناء نتيجة لوجود ورخص ثمنه وتوفره في المدينة وفي مناطق قريبة، ونظراً للإنتاج المحلي لهذه المادة رخصت أسعارها وسهل نقلها، وفيما يخص استعمال البلوك وصلت نسبة المستعملين لهذه المادة في البناء حسب عينة المساكن التي تم استبيانها الى72.5% من إجمالي المواد المستعملة لا سيما أن هذا النوع من مواد البناء متوفر حيث وجود المعامل الصغيرة المنتجة له ويعتبر اقل جودة من الطابوق جاء بعدها الطابوق والبلوك مشترك في البناء وبنسبة 10,4% اما مادة الطابوق فقد شغلت المركز الثالث وبنسبه 8%، صورة (1) في حين تمثل المواد الاخرى في البناء كالثرمستون وهو نوع من الطابوق كبير الحجم وسهل النقل لخفة وزنه ولأنه يشغل حيزا كبيرا بالبناء استعمله السكان في منطقة الدراسة وبنسبة 4.3%، بينما شكلت المساكن المشيدة من الطين نسبة قدرها 3,6%، ووصلت نسبة البناء المشيد من مادة الصفيح (الزينكو) 0.9% وغالبا ما توجد مثل هذه المساكن بأطراف المدينة والتي تشغل ثنائية ريفية حضرية، وتعود ملكية هذه المساكن الى ذوي الدخل المحدود، جدول (4) شكل (1).

الجدول (3) توزيع الوحدات السكنية العشوائية بمدينة العمارة 2015م

القطاع	عدد العشوائيات	%
الثورة	2171	26,3
العامل	1644	20
15 شعبان	1525	18,4
مغربة	1396	17
العروبة	1247	15,1
اليرموك	195	2,3
الحسين	67	0,9
المجموع	**8245**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية لعام 2015.

خارطة (4) التوزيع الجغرافي للعشوائيات على مستوى القطاعات السكنية لمدينة العمارة (2006–2015)

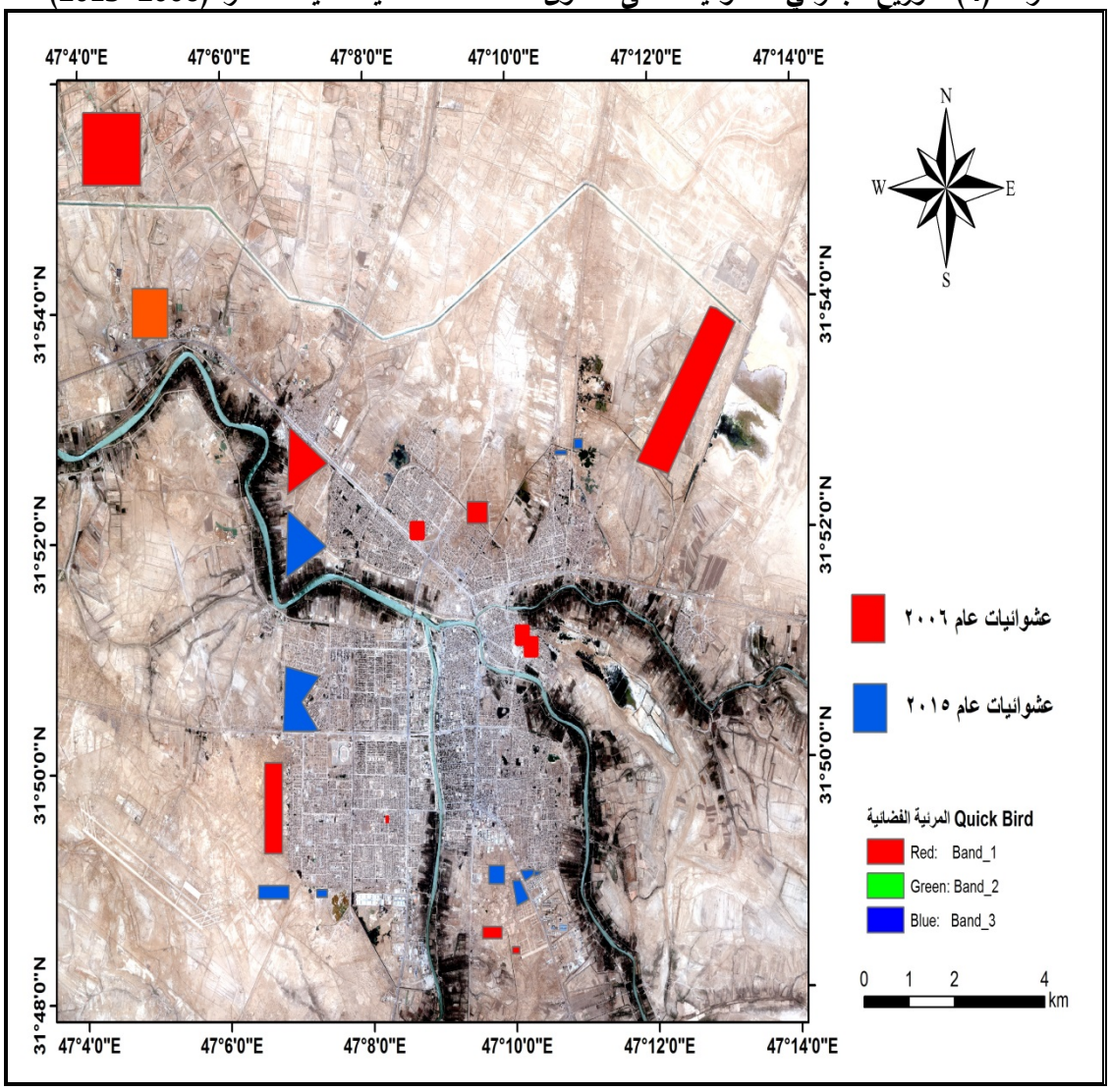

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى المرئية الفضائية QUiCK BiRD.

الجدول (4) المواد المستخدمة في البناء

مواد البناء	العدد	%
طين	15	3,6
الصفيح	4	0.9
طابوق	33	8
بلوك	299	72,5
بلوك وطابوق	43	10,4
الثرمستون	18	4,3
المجموع	**412**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

شكل (1) المواد المستخدمة في البناء

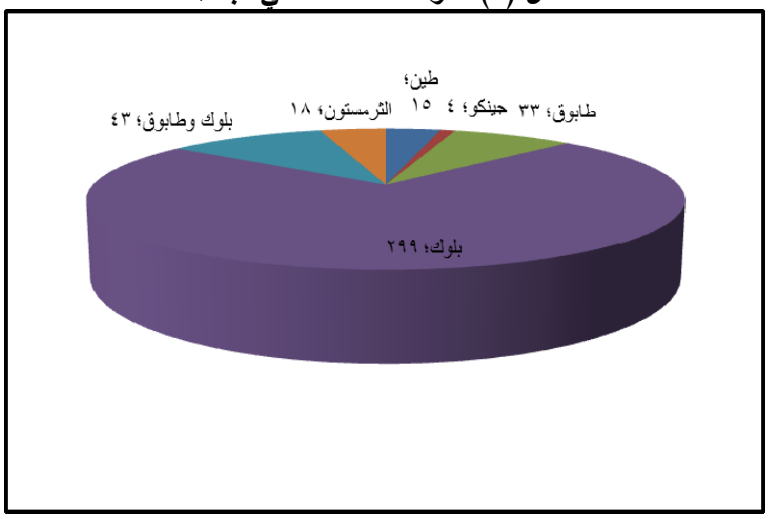

المصدر: بيانات الجدول(3)

صورة (1) مادة البلوك المشيدة منها المساكن العشوائية

المصدر: الدراسة الميدانية لعام 2015.

مساحة المسكن:

تختلف المعايير الإسكانية عند تحديد مساحة المسكن من دولة الى أخرى، ومن مركز عمراني حضري الى مركز عمراني ريفي، ومن طبقة اجتماعية الى أخرى، وهناك تبايناً في مساحة الأرض التي شيد عليها المسكن تبعا لعدة عوامل منها مدى توفر الأرض السكنية والمستوى الاقتصادي للأسرة وحجمها وأذواقها ثم الفترة الزمنية التي شيد بها المسكن مما نتج عن ذلك تظافر بين هذه العوامل المختلفة والتي انعكست آثارها على مساحة الوحدات السكنية في منطقة الدراسة.

تتباين مساحة المساكن التي تم مسحها ميدانياً في المناطق العشوائية إذ احتلت المساكن التي تتراوح مساحتها بين 101-200 م^2 المرتبة الأولى بنسبة قدرها (53.6%)من مجموع المساكن التي شملتها العينة تلتها المساكن التي تبلغ مساحتها اقل 100 م^2 بنسبة قدرها (26.7%) ثم المساكن ذات المساحة (201 م^2 فاكثر) بنسبة قدرها (19.7%) وكانت أدناها، جدول (5)، شكل (2).

عدد الغرف:

عند دراسة توزيع اعداد الغرف في المسكن على مستوى المناطق العشوائية يلاحظ هناك اختلافا من حي الى اخر في

المدينة، حيث ترتفع اعداد الغرف في بعض المحلات التي تحوي على سكن عشوائي بسبب وجود اكثر من اسرة في المسكن الواحد.

الجدول (5)

مساحة المسكن في المناطق العشوائية لمنطقة الدراسة

مساحة المسكن	العدد	%
اقل من 100م^2	110	26,7
101-200م^2	221	53,6
اكثر من 201م^2	81	19,7
المجموع	**412**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية لعام 2015.

شكل (2) مساحة المسكن

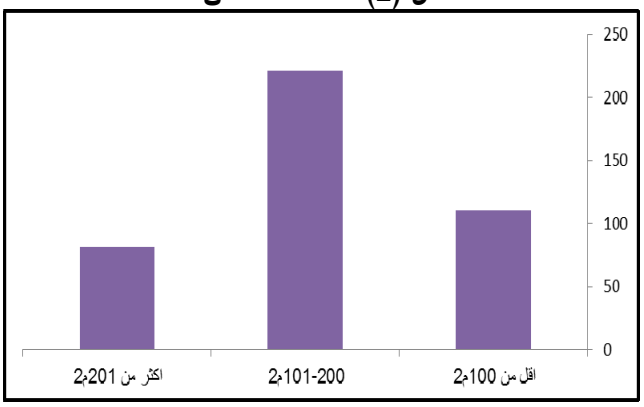

المصدر: بيانات الجدول (5).

الغرفة هي مساحة تساوي او تزيد عن 4م^2 فاكثر، محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الاخرين، وتبين نتائج الاستبانة في المناطق العشوائية جدول(6) وشكل(3) أن المنازل التي تحتوي على غرفتين تشكل اعلى نسبة (63,5% (وهذا شيء طبيعي، بسبب صغر مساحة المسكن، اما المساكن التي تحتوي على ثلاث غرف في العشوائيات فكانت في المرتبة الثانية، حيث شكلت نسبة قدرها (31,5 %) يليها المساكن التي تحتوي على اربع غرف وتسجل (4,8 %).

الجدول (6) اعداد ونسب الغرف في المساكن العشوائية لمدينة العمارة عام 2015

عدد الغرف في المسكن العشوائي	عدد الوحدات السكنية في العينة المدروسة	%
غرفتين	262	63,5
ثلاث غرف	130	31,5
اربع غرف	20	4,8
المجموع	**412**	**100**

الدراسة الميدانية

شكل (3) نسب الغرف في المساكن العشوائية لمدينة العمارة عام 2015

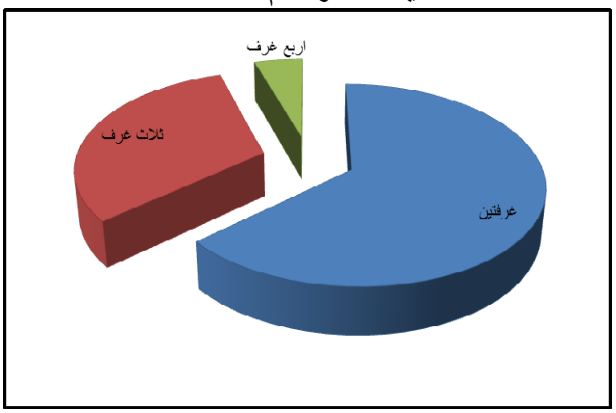

المصدر: بيانات الجدول (6).

درجة التزاحم:

يعبر عن درجة التزاحم بالأفراد في الغرفة فهو احد اهم الدلائل على المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي السائد في المناطق العشوائية كما انها تعتبر مؤشرا للتغيرات الديموغرافية داخل المدينة، وان درجة التزاحم تعطي مؤشرا للقائمين على التخطيط، اذ يستدل على الاحياء التي تستوعب سكانا وهذا يقاس على الاسرة والفرد، فكلما كان نصيب الفرد من المساحة الكلية للمسكن اكبر قلت درجة التزاحم، وكان عدد الافراد بالنسبة للغرفة الواحدة اقل، فغالبا ما يدل ذلك على تحسن في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لذلك الفرد وتلك الاسرة، وان درجة التزاحم المقبولة 2فرد/غرفة وقد اظهرت نتائج المناطق العشوائية التي تم دراستها في مدينة العمارة ان درجة التزاحم بلغت في المسكن 2,5 فرد /غرفة وتشير البيانات ان حوالي 80% من الاسر في المناطق العشوائية تسكن وحدات سكنية ذات درجة تزاحم 3 افراد/للغرفة الواحدة.

معدلات نسب اشغال الوحدات السكنية في المناطق العشوائية:

ان عدد الاسر الساكنة في الدار الواحدة قد تباينت فيما بينها اذ يلاحظ وجود اسرة واحدة او اسرتين او ثلاثة اسر ومن المؤكد ان عدد الاسر في البيت الواحد يتحكم فيها مساحة قطعة الارض وطريقة الحصول عليها وقربها من الخدمات كل ذلك له اهمية كبيرة في عدد الاسر، ومن بيانات جدول (7) يظهر ان عدد الوحدات السكنية التي تشغلها اسرة واحدة بلغ عددها (278) وحدة سكنية وبنسبة (67,4 %) اما المساكن التي تشغلها اسرتين فقد وصلت نسبتها (29 %)، بينما عدد المساكن التي تشغلها ثلاثة اسر قد وصلت نسبتها الى (3,3 %) ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان المساكن التي تسكنها اسرة واحدة في

المناطق العشوائية هي السائدة في تلك المناطق ولان كثرة عدد الاسر في المنزل تسبب معوقات كثيرة قد ترتبط بحجم المسكن او مساحته او العادات والتقاليد، كما يدل على ان العوامل المؤثرة ايجابية مع سكن عائلة واحدة وسلبية مع غيره وان سكن عائلة واحدة اكثر ملائمة من غيرها وقد ارتفع عدد الافراد في سكن العائلة الواحدة لتصل نسبتها الى (89,7%) ومن الملاحظ ان كثرة افراد الاسر ناتج عن عادات وتقليد مورثة في المجتمع حيث يعتقد ان زيادة افراد الاسرة تمنحها قوة ومكانة عشائرية.

الجدول (7) عدد الاسر حسب الوحدات السكنية في الاحياء العشوائية لمدينة العمارة عام 2015

اشغال المسكن	عدد الوحدات السكنية	%	الافراد	%
اسرة واحدة	278	67,4	7399	89,7
اسرتين	120	29	754	9,1
ثلاث اسر	14	3,3	87	1
المجموع	**412**	**100**	**8240**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

الخدمات الاساسية في مساكن الاحياء العشوائية:

إن من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى المعيشة للسكان مدى توافر المرافق العامة والخدمات الأساسية في المسكن، وهي خدمات ومرافق ضرورية يجب توفرها في المسكن من اجل تزويد الوحدات السكنية بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي (الصقار، 1994، ص34).

ان النمو المستمر لبعض المدن والمراكز الحضرية يؤدي الى الضغط على الموارد وينتج عنها مشكلات من الصعب إيجاد الحلول لها، لذا لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار إمكانية توفر مرافق في المناطق العشوائية في ضوء عدد السكان الحالي والمستقبلي من اجل العمل على توفير الاحتياجات والخدمات الضرورية لتلك التجمعات، وحيث أن هذه الخدمات لها أهمية في حياة سكان هذه الاحياء فلابد من التعرف على ماهيتها وأنواعها وما هي عليه حالتها من واقع الخدمات.

المياه:

تعتبر شبكة المياه التي تتزود بها الوحدات السكنية من المناطق المجاورة لها والقريبة منها غير صالحة للشرب لعدم نقاؤها وغير خاضعة لمواصفات المياه الصحية الصالحة للشرب، لذا يضطر السكان في المدينة الى شراء المياه الصالحة للشرب إذ بلغت أعلى نسبة في الحصول على مياه الشرب لأفراد العينة المدروسة عن طريق الشراء من محطات التحلية والتي يتزود منها السكان عن طريق سيارات نقل المياه (السيارات الحوضية) ما نسبتها (98,4%) بينما أكد(1,6%) من العينة أنهم يستخدمون مياه الشبكة العامة جدول (8) والشكل (4).

وبصورة عامة فان المساكن العشوائية تعاني من نقص في المياه بسبب عدم توصيل انابيب البلدية لهذه الاحياء مما اضطر سكانها في حفر الشوارع بصفة غير قانونية ومد الانابيب من المنازل الى الشبكة الرئيسية مما اثقل من كاهلها بسبب التجاوزات عليها.

الجدول (8) مصادر مياه الشرب في المساكن العشوائية لعام 2015

البيانات	العدد	%
الاسر الذين يستخدمون شبكة الاسالة	128	1,6
الاسر الذين يشترون الماء من الخزانات الجوالة	8117	98,4
المجموع	**8245**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

شكل (4) مصدر الحصول على مياه الشرب

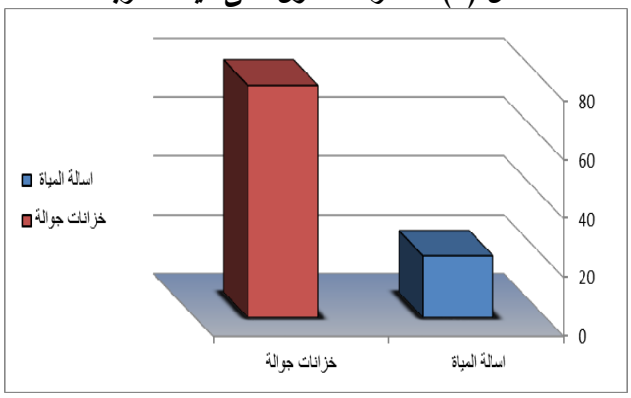

المصدر: بيانات الجدول (7)

الطاقة الكهربائية:

تعتبر الكهرباء مرفقا عاما وحيويا لكل المساكن والمحال التجارية، وعصب الحياة الحديثة ولتوفيرها بالمساكن أهمية كبيرة باعتبارها إحدى وسائل الراحة للإنسان، وبخاصة انه يستعملها لعدة أهداف في حياته اليومية، وأهميتها تكاد تساوي أهمية المياه (الموسوي، 2015، ص150)، وتعد الطاقة من الأمور الأساسية التي يجب العمل على توفيرها في الوحدات السكنية، وعلى الرغم من تعدد مصادرها واختلاف مفرداتها، الا أن الكهرباء أصبحت من المستلزمات الأساسية التي لا غنى عنها بأي حال من الأحوال، وتتضح هذه الحقيقة في قطاع الإسكان، فهو من الأنشطة التي تستهلك الكميات المتزايدة منها، حيث تستحوذ على حوالي (25%) من مجمل الاستهلاك العام في الولايات

المتحدة، وبنسبة (25%) منها في بريطانيا (عبده، 1999، ص144).

غير ان هذه النسبة ترتفع لتبلغ (75%) في دول الخليج العربي من مجمل الطاقة المستهلكة لأغراض التبريد في المساكن صيفا على وجه الخصوص (رشيد، 1980، ص245).

وفيما يخص مدى كفاءة الكهرباء في المساكن العشوائية بمنطقة الدراسة تبين انها تستمد الطاقة الكهربائية من المناطق المجاورة لها عن طريق مد خطوط غير رسمية (كيبلات) بصورة غير شرعية صورة (2)، ولمسافات متوسطة او طويله، مما يسبب في الضغط على الطاقة الكهربائية في تلك المناطق ويؤدي الى ضعافها، ويمكن تقدير الطاقة الكهربائية المستهلكة في المناطق العشوائية حوالي 8987 كيلو واط/ساعة أي 9894 ميجاواط / ساعة طبقا لمعدل احتياج الوحدة السكنية البالغ 2 كيلو واط/ساعة وبذلك تساهم هذه المساكن في خفض حصة المدينة من الطاقة الكهربائية البالغة 215 ميجاواط/ساعة علما ان حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية تقدر ب158 ميجاواط (مديرية كهرباء محافظة ميسان، 2015).

صورة (2) اسلاك الطاقة الكهربائية في المساكن العشوائية

المصدر: الدراسة الميدانية لعام 2015

الخصائص السكانية:

تتمثل هذه الخصائص بالحالة التعليمية لأرباب الاسر ومستواهم الاقتصادي وطبيعة مهنتهم لما لها من اثر بالغ في استيطان هؤلاء في مثل هذه المناطق ذات السكن العشوائي.

1- الحالة التعليمية لأرباب الاسر:

يعد التعليم الابتدائي إحدى المؤسسات التعليمية الأساسية في سلم التعليم، فهي النواة الرئيسة التي تعتمد عليها الأمم في نهضتها وتقدمها اقتصاديا واجتماعيا عن طريق ترسيخها للوعي القومي بين أبنائها وإرساء أسس المعرفة العلمية التي تسهم في بناء الحضارة الأساسية (المصري، 2012، ص114).

ومن خلال دراسة أفراد العينة، يلاحظ ان الحالة التعليمية لرب الاسرة كانت كما بجدول (9) والشكل (5) هي الاعلى للحاصلين على الابتدائية حيث شكلت نسبتهم43,4% تلاها الحاصلين على شهادة المتوسطة 21,8% ثم ممن حصلوا على الاعدادية بنسبة 12,3%. واقل نسبة كانت ممن حصلوا على درجة البكالوريوس حيث شكلت 0,9%.

الجدول (9) الحالة التعليمية لا أرباب الاسر في المناطق العشوائية لمدينة العمارة عام 2015

المستوى التعليمي	عدد ارباب الاسر	%
امي	31	7,5
يقرا ويكتب	38	9,2
ابتدائية	179	43,4
متوسطة	90	21,8
اعدادية	51	12,3
دبلوم	20	4,8
بكالوريوس	4	0,9
المجموع	**412**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

شكل (5) الحالة التعليمية لأرباب الاسر في المناطق العشوائية لمدينة العمارة عام 2015

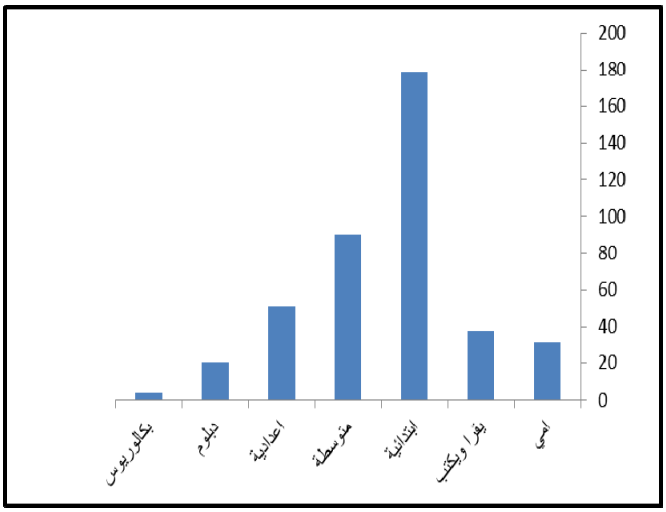

المصدر: بيانات الجدول (9)

2- المستوى المعيشي لأرباب الاسر

يتباين المستوى المعيشي بين ارباب الاسر من حي لآخر

وذلك حسب المناطق التي نزحوا منها، فمنهم من كان يعمل بالزراعة وتربية الحيوانات وصيد الاسماك، واغلب هؤلاء كانوا يسكنون الاهوار قبل عام 2003 ونزحوا الى المدينة بعد هذا التاريخ ليجدوا ضالتهم ويشيدوا منازلهم في مناطق تابعة للدولة وبصورة عشوائية في ظل غياب القانون، ونستدل من الجدول (10) مستوى دخول ارباب الاسر في هذه المناطق، حيث يلاحظ ان 4,2% من مجموع السكان يتقاضون اجورا اقل من (150) الف دينار عراقي اي ما يعادل 125دولارا في الشهر، في حين ان الذين يتقاضون اجورا تتراوح بين 200–300 الف دينار عراقي اي 180–250 دولار نسبة 40%، والذين يتقاضون اكثر من 300 الف دينار عراقي اي ما يعادل اكثر من 250 دولار نسبة شكلت نسبتهم17,7%، مما يعني ان الوضع الاقتصادي احد اسباب بقاء هذه العائلات للسكن في المناطق العشوائية، فضعف الدخل عامل استمرار لنمو العشوائيات بهذه المدينة.

الجدول (10) مستوى الدخل لأرباب الاسر في الاحياء العشوائية لمدينة العمارة حسب العينة التي تم استبيانها عام 2015

الدخل الشهري (الف دينار عراقي)	اعداد ارباب الاسر	%
اقل من 100	174	42,2
200–300	165	40
اكثر من 300	73	17,7
المجموع	**412**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

– مهنة ارباب الاسر:

تتباين مستويات العمل بين ارباب الاسر التي تقطن المناطق العشوائية في مدينة العمارة حيث يوضح الجدول (11) والشكل (6) ان 42,7% من ارباب الاسر هم عاطلين عن العمل وان ما نسبته 40,5% منهم كاسبين، اي احيانا يعملون واحيانا لا يعملون حسب توفر فرصة العمل سواء كانت عمالة في البناء ام الورش ام بعض الاعمال التجارية البسيطة، بينما بلغت نسبة المتقاعدين منهم 9,2%، في حين شكلت نسبة العاملين في قطاعات الدولة كموظفين7,5%، ومن الملاحظ ان نسبة العاطلين عن العمل وذوي العمل المؤقت شكلت 83,2% وهي نسبة عالية مما يعكس انخفاضا كبيرا في مستوى المهارات فضلا عن عدم وجود فرص عمل وارتفاع عالي في معدلات الفقر مما دفعهم الى السكن بالقرب من اماكن اعمالهم ولاسيما الاسواق ومناطق تجمع العمالة.

الجدول (11) التوزيع المهني لأرباب اسر افراد العينة لعام 2015

المهنة	العدد	%
عاطل	176	42,7
كسبة	167	40,5
موظف	31	7,5
متقاعد	38	9,2
المجموع	**412**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

شكل(6) مهن ارباب الاسر في مناطق الاحياء العشوائية لمدينة العمارة عام 2015

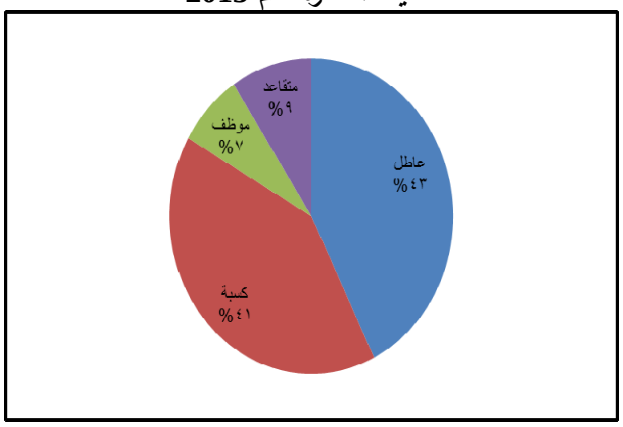

المصدر: بيانات الجدول (11)

الاثار المترتبة في مساكن الاحياء العشوائية:

ان اهم الاثار التي يترتب عليها بناء السكن العشوائي والتجمعات السكنية غير القانونية تتمثل بالاتي:

الانعكاسات الامنية للأحياء العشوائية في منطقة الدراسة:

اصبحت بعض المناطق العشوائية مكانا للخارجين على القانون ونقطة جذب الكثير من اصحاب حالات الفساد الاجتماعي ومصادر ازعاج للأحياء المجاورة للعشوائيات، وسكانها يشكلون جرائم امنية تحول دون التحكم فيها او ضبطها من قبل الاجهزة الامنية.

وتتصف معظم العشوائيات بعدم وجود منافذ لبعض المواقع مما يؤدي الى صعوبة الوصول اليها في الحالات الضرورية كالإسعاف او الانقاذ في حالات الحريق او مطاردة المجرمين، مما يجعل المناطق العشوائية خطرة، كما ان نسبة المحكوم عليهم في جرائم السرقة وحيازة الاسلحة بالأحياء العشوائية لمدينة العمارة بلغت 65% من المجموع الكلي للمحكومين بالجرائم في المدينة لعام 2015 (مديرية شرطة ميسان، قسم الجنايات، 2015).

- الاثار الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في العشوائيات:

تتمثل اجتماعيا باستمرار العلاقة القوية لصلة النسب والقرابة في العلاقات الاجتماعية، لهذا البعد اثرا على التنظيم الاجتماعي في المدينة التي تحتاج نوعا من التكييف والتهذيب لبعض القيم والسلوك وتبرز ايضا في سيادة العادات الريفية الموروثة كامتداد للمناطق الاصلية وهذا يزيد من سعة التباين في النمط السكاني والحياتي بين القطاعات السكنية الحضرية الاخرى (ماهر ولقاء، 2005، ص12).

وزادت هذه المشكلة من نقص كفاءة البنى الاجتماعية والارتكازية واتساع مناطق التهرىء وما تحمله من مخاطر اجتماعية واخلاقية دفعت الى تمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

اما اقتصاديا: فان الارض الحضرية تمثل جزءا اساسيا من راس المال الثابت ولتفعيل استثماره يتعين استغلالها وفقا لاقتصاديات الارض والمصلحة العامة، وعليه تمثل مشكلة التجاوز هدرا في الموارد الاقتصادية للمدينة، كما ان هذا الاستغلال يكون على حساب الاستعمالات الاخرى مما يخلق عدم توازن في الاستعمالات وما ينجم عنها من مشاكل، علاوة على ان هذه المناطق تفتقر الى الخدمات الاساسية والضرورية كالصحية والصرف الصحي.

اما الاثار العمرانية فيلاحظ ان الاحياء العشوائية تمتاز بالأزقة الضيقة الذي يصعب تحرك المركبات داخلها، وبما انها مناطق متجاوزة على استعمالات الارض وبدون تقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني فقد ادى الى تشوه منظر المدينة واصبحت تشكل عبا كبيرا، صورة (3).

صورة(3) الطرق التي تتخلل المساكن العشوائية في مدينة العمارة

المصدر: الدراسة الميدانية لعام 2015.

وفيما يخص التلوث بالنفايات فقد بلغ مقدار النفايات المنزلية الصلبة في الاحياء العشوائية لمدينة العمارة حوالي (33867400) كغم/ يوم طبقا للمعدل اليومي البالغ (850)غم/ يوم علما ان عدد سكان الوحدات العشوائية قد بلغ 39844 نسمة لعام 2015 وبذلك تبلغ كمية النفايات السنوية 9897طن سنويا، مما يؤدي الى مشكلات نتيجة لكونها بؤرا لتجمع الحشرات والحيوانات السائبة (الزيادي، 2011، ص176)، صورة (4).

صورة (4) تجمع النفايات في المناطق العشوائية

المصدر: الدراسة الميدانية.

الاستنتاجات

1- التزايد المستمر بانتشار المباني العشوائية للفترة 2006-2015، وعلى وجه الخصوص المباني السكنية العشوائية التي يقوم بتشييدها المواطنين على اراض غير مخططه.

2- عدم توفر الحد الادنى من الخدمات والمرافق الاساسية في مناطق التوسع العشوائي في أجزاء محددة من المدينة.

3- اظهرت الدراسة ان عدد الوحدات العشوائية البالغ مساحتها اقل من 101-200م2 $م^2$ قد بلغ عددها221 وحدة سكنية وقد شكلت نسبة قدرها (53,6%) من مجموع عدد الوحدات العشوائية في منطقة الدراسة عام 2015.

4-ان نسبة (63,5%) من مجموع الوحدات العشوائية تضم غرفتين فقط مما يعكس صغر المساحة التي تشغلها تلك الوحدات.

5- أوضحت الدراسة تدني المستوى التعليمي لسكان الوحدات العشوائية في مدينة العمارة، اذ كان عدد ارباب الاسر الاميين والذين يقرؤون ويكتبون والحاصلين على الشهادة الابتدائية (248) رب اسرة وقد شكلوا نسبة (60,2%) منهم في حين قد شكل الحاصلين على شهادة المتوسطة نسبة (21,8%).

6- بينت الدراسة ان (42,2 %) من ارباب الاسر يتقاضون

اجور اقل من (100000) دينار عراقي وهو مبلغ قليل بالنسبة للأسرة، وان (42,7%) من ارباب الاسر في مساكن الاحياء العشوائية بمنطقة الدراسة عاطلين عن العمل مما يعكس حالة الوضع الاقتصادي المتردي.

7- بلغت كمية النفايات السنوية 9897 طن سنويا في المناطق العشوائية لمدينة العمارة، مما يؤدي الى مشكلات نتيجة لكونها بؤرا لتجمع الحشرات والحيوانات السائبة.

التوصيات:

1- وقف تزايد وتكون مناطق البناء العشوائي، ومواجهة زيادة الطلب على السكن باختيار الاساليب والطرق الانشائية المناسبة التي تحقق عوامل اختصار الزمن وخفض التكلفة ورفع مستوى الجودة.

2- تبسيط الاجراءات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في مجال السكن.

3-معالجة مشاكل النمو الحضري المتسارع، كالنمو العشوائي والهجرة والازدحام وانخفاض مستوى الخدمات وتلوث البيئة.

4- وضع معايير محددة لتصنيف الاراضي واستخدامها.

5- تطوير المناطق والاحياء العشوائية.

6- تنفيذ التشريعات القانونية وردع المخالفين والمتجاوزين على املاك الدولة.

7- تفعيل دور الدولة في توفير مخططات سكنية وتجارية وادارية تصاحب النمو المتزايد للسكان.

المصادر والمراجع

ابو الهيجا، احمد حسين، نحو استراتيجية لمعالجة السكن العشوائي، مجلة الجامعة الاسلامية، مجلد9، العدد1، الاردن، 2001.

التميمي، داليا عبد الجبار شنيشل، التباين المكاني للوفيات المسجلة في محافظة ميسان للمدة 1977-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2011.

حويش، الملا ولؤي طه، السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال، دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية، المؤتمر الرابع، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2005.

خلاوي، قاسم مهاوي، تخطيط المناطق الخضراء داخل مدينة العمارة، مركز محافظة ميسان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط الحضري، جامعة بغداد، 1985.

رشيد، عدنان، محافظة القادسية، دراسة في جغرافية السكن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1980.

الزيادي، صلاح مهدي، التباين الكمي والنوعي للنفايات المنزلية الصلبة في مدن جنوب العراق وامكانية تدويرها، مجلة العلوم الانسانية، العدد جامعة بابل، 2011.

السهيلي، دلال دخيل، الانتشار المكاني لظاهرة السكن العشوائي في المدينة المنورة، مجلة بحوث الشرق الاوسط، يصدرها مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس، العدد30، القاهرة، 2012.

الصقار، فؤاد محمد، التخطيط الاقليمي، منشاة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1994.

عبد الامير، لينا، السكن العشوائي، بحث مقدم لمعهد التخطيط الحضري والاقليمي، مجلة التخطيط الحضري، العدد 23، بغداد، 2003.

عبدة، اشرف علي، ضاحية المعادي، دراسة في جغرافية العمران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999.

العلواني، مريم خيرالله خلف، محمد اطخيخ المالكي، السكن العشوائي في مدينة الزبير، مجلة الخليج العربي، المجلد39، العدد4، البصرة، 2011.

سعد، كاظم شنته، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ط1، دار الضياء للطباعة والنشر، ميسان، 2014.

ماهر يعقوب موسى ولقاء كريم خضير، تغير خارطة التجاوزات لسكنية على اراضي الدولة في مدينة بغداد، 1977-2004، مجلة كلية الآداب، العدد 15، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005.

مديرية بلدية ميسان، الشعبة الفنية، خارطة مدينة العمارة، مقياس 10000/1.

المصري، ايمان جابر رياح، السكن العشوائي في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، 2012.

الموسوي، محمد عرب، وسام عبود درجال، التركيب الداخلي للوحدات السكنية في مدينة المجر الكبير، مجلة ابحاث ميسان، مجلد11، العدد22، ميسان، 2015.

النعيم، عبدالله العلي، الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية، ندوة (الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية) القاهرة، 2004.

الهيئة العامة للمساحة، بلدية ميسان، خارطة التصميم الاساسي لمدينة العمارة، 2010.

الهيئة العامة للمساحة، خارطة العراق الادارية، بغداد، 1992.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، 2015.

وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، خارطة محافظة ميسان، مقياس 500000/1.

Geographical Analysis of Random Housing in the City of Amara

Mohmmed A. Almusawi*

ABSTRACT

Some urban communities grew in the city of Amara, spontaneously and randomly where lawlessness after the fall of the regime in 2003, and has increased the problem gradually, which led to increased demand on the ground, where it was not at the time of any strategy to accommodate the immigrant population from the rural areas, which led to the emergence of some of these slums that lack of appropriate infrastructure, making it suffer from social problems and curbed including economic, security and health and education.

The research aims to know the natural and human characteristics of the study area as well as the geographical distribution of housing slums, and know the most important relics of the population and the morphology of the city, has been searching on the field study adopted and reached the most important results of the slums represent a multi-dimensional complex phenomenon in which a number of economic variables interfere and social security and spatial, causing various problems reflected its effects on the city and its inhabitants.

Keywords: The Degree of Overcrowding of the Population, Slums.

* Department of Geography, Faculty of Basic Education, Maysan University, Iraq. Received on 22/9/2016 and Accepted for Publication on 8/2/2017.